كالإيضاح الصفة الأول البدل والثاني عطف البيان وقد علم أن لأحد
كل واحد منها وإن اشتبهت فلا يخلو التابع إما أن يكون محلا للأول أو لا
الثاني عطف النسق والأول لا يخلو إما أن يكون معتمدا بالحديث أو لا الأول
البدل والثاني لا يخلو إما أن يفيد إيضاح الأول من جهة الاشتقاق أو لا
من جهة الاشتقاق الأول الصفة والثاني عطف البيان وأما حدها فكل
بإزاء إعراب سابقه من جهة واحدة فكل بان هو الجنس يشمل التوابع وغيرها
وبإعراب سابقه فصل خبر كان وإن ومن جهة واحدة فصل خبر المبتدأ والمفعول
الثاني والثالث في باب علمت وأعطيت وأعلمت وبيان اتحاد جهة التابع
والمتبوع وتعدد جهات هذه الحجة أن التابع والمتبوع يشتركان في الجهة
التي نسبت إلى المتبوع فإنك إذا قلت زيد الظريف قائم يشارك التابع زيدا في
المحكومية وكذلك إذا قلت ضرب زيد عمرا الظريف كان الظريف مشاركا
لزيد في جهة الفاعلية وإذا قلت ضرب زيد عمرا الظريف كان التابع مشاركا
لعمرو في جهة المفعولية وكذلك جاءني زيد وعمرو يشتركان في جهة الفاعلية
وضربت زيدا وعمرا اشتركا في جهة المفعولية وأما جهة خبر المبتدأ مع المبتدأ
فإنها متعددة لأن جهة المبتدأ جهة المحكوم عليه وجهة الخبر جهة الحكم
وكذلك المفعول الثاني لحسبت والثالث لأعلمت وإن اشتركا في المفعولية
فالجهة متعددة في المعنى نظرا إلى المحكوم عليه والحكم في الأصل وكذلك أعطيت
زيدا درهما وإن اشتركا في المفعولية فالجهة متعددة لأن جهة زيد جهة
الآخذ به وجهة الدرهم جهة المأخوذ به ولذلك نصبه الكوفي بفعل غير المذكور
وأما عاملها ففيه تفصيل أما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها
ثلثة أقوال أحدها وبه قال سيبويه أن العامل فيها هو العامل في المتبوع
والثاني للأخفش أن عاملها معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ
والفعل المضارع والثالث أنه يقدر لها عامل من جنس الأول وأما البدل

71

ففيه قولان أرجحهما وبه قال أكثرهم أنه يقدر العامل والثاني
أن العامل فيه العامل في المتبوع وأما عطف النسق ففيه ثلثة أقوال أرجحها
أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع بواسطة الحرف وبه قال سيبويه والثاني
أنه يقدر له عامل من جنس الأول وبه قال الفارسي في الإيضاح والشيخ وابن
جني في سر الصناعة والثالث أن حرف العطف هو العامل وبه قال ابن السراج
وفائدة هذا الخلاف تظهر في صحة الوقف على المتبوع دون التابع على قول من قال
يقدر العامل لأنه يصير جملة مستقلة فيستغني عن الأول والصحيح أنه لا
يجوز الوقف لعدم استقلاله صورة حجة سيبويه من أربعة أوجه أحدها أن العامل
هو الذي يتقدم به المعنى المقتضي للإعراب وإنما يقوم المعنى بالموجود فالنظر
إليه لا إلى المفقود الذي يقدر على خلاف الأصل والثاني أن هذه الثلثة
عبارة عن المتبوع ولذلك اشترط مطابقتها له فينبغي أن يكون العامل فيها هو
العامل فيه وأما البدل فنشأ الخلاف فيه لعدم المطابقة والثالث أن تقدير
العامل إن لم يقطع النظر إلى الأول أفضى إلى كون الجملة صفة للمعرفة وعطف
بيان للمعرفة وتأكيدا للمعرفة على أن بعض أنواع التأكيد كأجمع لا يلي العامل
فلا يمكن تقديره وإن قطع تقدير العامل النظر إلى الأول احتيج لهذا التابع إلى
تقدير متبوع لأنه لا يستقل من غير تقدير المتبوع والعامل الواحد لا يعمل في
التابع والمتبوع فيؤدي إلى تقدير عامل آخر وهلم جرا إلى ما لا يتناهى فعلم بذلك
بطلان تقدير العامل والرابع أن الصفة تقوم مقام الموصوف عند حذفه
ويتصل بها العامل الذي كان عاملا في الموصوف نحو مررت بالعاقل ويبنى مع
الموصوف مع لا ويكون له رتبة في نحو يا أيها الرجل وفي قوله تعالى فويل
للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون وتدخل الفاء في خبر أن نظرا إلى عملها
في الصفة التي تقتضي دخول الفاء دون الموصوف كقوله تعالى قل إن
الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم وهذا كله يدل على أن عاملهما واحد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)